

الاخيرة وقال الصدوق على القوم التماع في الجهر والسبغ في الاختيار
 والاختيارية واو جبارين من الاضمار في الجهرية وظاهر في الفلاح
 ثم عزم القراءة في الصبح والاول من عزميها مع التماع في الجهرية والقراءة
 اللاح التماع والتجرب في الاخيرة بين القراءة والتسبيح والقراءة في
 عند وظاهر ان ادريس المنع مطلقا وفي الحالتين يحرم القراءة في الجهر
 مع التماع ويحرم في المعه ويحرم بين القراءة والتسبيح في الاحتمالية في
 الاخيرة ولو لم يكن الامام وهو في نافذة فظم مسجبا والامتناع
 المنع في ذلك والمثبوت مقلها الى النافذة واما ركعتين ان امكن
 الا فظما قاله في ط ولا يجوز تعدد من الاقراء الى الجماعة على
 الاستدلال في صورة الاختلاف وطاير في جوار محظا بالاجماع
 وكان الامام الا حطرت فلا خلاف في جوار قطع المنع في رواية
 كان من لا يعتدي به استمطلقا فان وافقتم ذلك قيام الامام لم
 يتم وتهد فان اتقاهم خفف فان صدقتم فقله او بوضه من قيام
 وكذا التسليم ويكون ان يصلى نافذة بعد الاقامة وفي النهاية لا يجوز
 ووقت العتامة قد قامت الصلاة وفي رواية اخرى على الصلاة وقال
 الشيخ عند القراءة من الاقامة ويجوز التكبير مع خوف قول الجمع
 والمشي واكتفى بالحي اذا كان في مكان يصح لاداء فيه ويستحب للامام

التحويل

التحويل اذا اشهد بالخبر حيث يستعمل المؤمن وان كان في كونه طوله
 بعد ركوعين ولا يفرق بين الداخلين ولا يركب له التطويل انظر الى
 باقي ويستحب لمن قاطعت عزمي المعنى ابتداء اية او وقع قبله ليقرا اياه
 يركع واذا وجوزنا القراءة خلف الموضي ولو عزمنا الامام عازنا
 استتاب وليكن ممن شهد الاقامة ويكون استتابة السجود قيل ان
 السجود للمؤمنين فلو فصل وحيا لسجود اللهم بالتسليم وسئل الساجد
 مؤذنا لهدر بقرته ويستحب قول الحمد لله رب العالمين اذا فرغ كما
 من الفائحة **الفصل الثاني** في مثل الخط الامتلاء وهو عزم **الاول**
 اهلية الامامة ما جازته عدالة وطهارة مولد وبحة صلواته في حقه
 لا في غيره الامر بلوغه وعملة وصق بقرته الاعماله وذكورته ان
 ام الرجال والحناني وقيامه ان امر القيام فلا تصح امامة الكافر ولا
 المخالف للحق وان كان مستضعفا ولا العاق وان امر المشرك ولا ولد
 الزنا ويجوز امامة ولد البتة ومن التمة السن في نسبه ولا فرق في ذلك
 بين امام الجماعة والعياض وعيها ولو بعت فسه او كفن او حادته بعد
 الصلاة لم يعد المأمور مطلقا وقال ابن الجبير والرواية بعد في الوقت
 ولو صلى خلف من سلك في طهارة امار مطلقا هو نادر وجوز بعض
 الاحكام بالتحويل في العتامة على حقا الظاهر وقال ابن الجبير لكل المولى

في النساء والنسب وشبههما

قال الشيخ العبد المذنب العبد
لعمركم صلوا